# التنافسية

# فى ظل العولمة

**التوجه السائد الآن إلى الاعتماد على قوى ( السوق ) فى اتخاذ القرارات الاقتصادية تتضمن بالضرورة قيام منافسة بين العرض والطلب للحصول على الصفقات المعينة من السلع والخدمات المتداولة ـ التنافس ـ وفقا للقواعد والأساليب المقررة على هذا الوجه ضرورى ، ويؤدى إلى التسابق لتحسين كفاءة السوق .**

**ومع التقدم التكنولوچى المتواصل فى مجال الاتصالات والحاسبات والانتقال وغيرها ازداد ترابط الأسواق مع تنوعها وامتداد نشاطها ليس فقط إلى السلع والخدمات القابلة للتداول ، بل أيضاً فى العقود والمضاربات والتامينات والمواصفات والتشكيلات والمؤسسات المرتبطة بانشطة السوق ، والتنافس فى النهاية يتم عن طريق الصفقات المتتالية بين الأطراف المعنية ، ولكن ( الحكومات ) أيضاً تعنى فى ذات الوقت بدعم المنافسات التى فى صالحها واتخاذ السياسات والقرارات المناسبة لذلك ، مما يسمح تجاوزاً ـ باكتساب ( الدولة ) درجة مقبولة فى شان مقدرتها التنافسية ـ فى الداخل والخارج .**

**ويلاحظ أيضاً أن السوق عرضة للانحراف وعندئذ تفقد مصداقيتها ..**

**إبراهيم حلمى عبد الرحمن**

## العولمة والتنافسية والتنمية

### نشأة مرحلة جديدة

### فى الرأسمالية

لازال الهدف الأسمى للدول النامية هو تحقيق معدلات عالية من التنمية شاملة النمو الاقتصادى ، وحسن توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة لعامة السكان الذى يقتصر دخلهم حالياً عن توفير المستوى المأمول .

وهنا يثور التساؤل إذا كانت التطورات التى حدثت فى العقدين الأخيرين بما يسمى عامة بالعولمة قد ساعدت على تحقيق هذه الأهداف أم لا ـ وكذلك كيف يمكن للسياسات العامة للتنمية فى الدولة أن تتطور لتحقيق أكبر عائد ـ ( اقتصادى واجتماعى وسياسى للدول النامية ) فى ظل هذه التطورات التى تتلاحق مراحلها وتتسع دائرتها عاماً بعد عام .

ومن المتعارف عليه أن التطورات العالمية المشار إليها قد حدثت بسبب عاملين أساسيين هما أولاً التقدم التكنولوچى السريع واسع المدى فى تكنولوچيات الاتصال والمعلومات ، وثانياً نشأة نظم دولية فى مجال التجارة الدولية فى ظل مؤسسة ( التجارة الدولية ) التى تكمل بقيامها الثلاثية الاقتصادية المكونة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والتى تأخر إنشاؤها منذ الأربعينيات عندما رفض الكونجرس الأمريكى مشروع اتفاقية هافانا للتجارة الدولية ، ونشأ بذلك بديل لهذا المشروع فى صورة منظمة ( الجات ) التى اتجهت إلى العمل على تخفيض الرسوم الجمركية ـ وكذلك إجراءات أخرى ـ سعياً وراء تنشيط التجارة الخارجية فى الدول المشاركة فى دورات ثمانية متتالية آخرها دورة أورجواى التى سمح نجاحها بإنشاء منظمة التجارة الدولية .

ونشأ عن هذين العاملين ـ وعوامل أخرى ـ أن تم توسيع ( سوق ) التبادل التجارية فى السلع والخدمات استيراداً وتصديراً فى مختلف الدول وتزويدها بالمعلومات والبيانات المفصلة السريعة

◀

# التنـــافسيـــة فى ظـــل العولمـــة

لخدمة المتعاملين والمتنافسين فيها ، أى أن سوق التبادل الدولية اتسعت رقعتها وزاد عمقها ودخل فيها الكثير من السلع والخدمات ( وخاصة الخدمات ) التى كانت من قبل محصورة فى دوائر محدودة .

ومن المعلوم أن نمو التجارة الخارجية كان يزيد معدله عن معدل نمو الدخل القومى سنة بعد سنة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، وخاصة فى العقدين الأخيرين ، واتخذ هذا التسارع دليلاً إيجابياً على سلامة التطور الاقتصادى عالمياً ، وفى الوقت ذاته تم تحرير سوق التبادل النقدية وحرية انتقال رؤوس الأموال عالمياً عبر الحدود القومية ونشأت أسواق النقد الكبرى فى مختلف أنحاء العالم ، وبذلك أصبح انتقال رؤوس الأموال ـ للتنمية والمضاربة والاستثمار ـ أكثر يسراً من قبل ، وتقلصت سلطة المصارف المركزية والحكومات فى التأثير على انتقال الأموال التى بدأت تتدفق من عملة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى سعياً وراء الأمان ، وزيادة العوائد ، وزادت هذه التدفقات زيادات كبيرة ، وأصبحت أكثر أهمية فى التنمية من توسيع دائرة التجارة الخارجية ، وفى الوقت ذاته حرصت مختلف الدول ، وكذلك المؤسسات النقدية والمالية على ألا تؤدى إمكانيات التدفق الميسرة أن تصبح عاملاً من عوامل عدم الاستقرار فى مختلف المناطق العالمية ، وخاصة بعد أن نشأ نظام مرن لتغير قيمة كل عملة وطنية بالنسبة للعملات الأخرى ، وأصبح تدفق الأموال الخارجية ، كما ذكرنا عاملاً هاماً فى تمويل التنمية فى مختلف الدول المتقدمة والنامية بجانب الموارد المحلية ـ التى أصبحت هى الأخرى تلقائياً فى معظم الدول الكبرى قابلة للتداول عالمياً ، أى أنها دخلت فى سوق التداول النقدية بدرجات مختلفة ، وساعدت تكنولوجيات الاتصال الحديثة ، وكذلك الآلات الحاسبة ووسائل إجراء وتسجيل ونقل المعلومات وتسجيلها وتداولها على تنشيط عمليات التبادل التجارى والنقدى بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة .

وبذلك زادت فرصة المشترى فى التعرف على السلعة الأكثر مناسبة له فى مختلف أنحاء العالم ، وكذلك زادت فرصة البائع فى التعرف على دائرة أوسع من المشترين المحتملين ، وهذا مايعبر عنه بتوسيع دائرة السوق جغرافياً وموضوعياً أى زيادة المعروض والمطلوب معاً ، واتساع دائرة الاختيار وتوفير البيانات الدقيقة اللازمة لاتخاذ قرارات التبادل الفعلى .

وحينئذ تم تطوير القواعد الدولية للتجارة إلى صورتها الحالية التى شملت تخفيض الرسوم الجمركية وعوائق التبادل غير الجمركية والدعوة إلى استبعاد الدعم السلعى والإغراق وتحرير الأسواق الداخلية ـ بعد أن انفتحت على العالم ، بعد فترة السياسات الحماية المحلية إلى حد كبير ، وإسقاط الاتفاقيات الخاصة الثنائية ، إلا فيما يتصل بعدد قليل من السلع الهامة .

وفى مثل هذا الوضع من ( عولمة ) السلع والخدمات والأسواق والعملات ـ كلها معاً إلى درجة كبيرة ، يكون من المتوقع أن تزيد فرصة الكسب لمن يكون ـ شارياً أو بائعاً ـ على علم أكمل بالمعلومات الأحدث والمواصفات الأدق لما يطلبه أو يعرضه ، وبذلك تقل فرصة الاحتكار ـ ولو جزئياً ـ ولكن فى الوقت ذاته تزداد المنافسة على المستوى الدولى بين البائعين والمشترين المحتملين لكل سلعة أو خدمة فى أى وقت من الأوقات ، أى أن النجاح يكون من نصيب الأكثر معرفة ـ فيما عدا ما قد يكون هناك من قصور أو انحرافات جزئية من عمل هذه الأسواق الدولية المستمرة ليلاً ونهاراً التى تعمل بالنسبة للبضائع الحاضرة ، وكذلك للصفقات الآجلة ، وكذلك التى تزدهر بالمضاربين الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح الكبيرة من تقلبات الأسواق .

وهكذا نشأت سوق دولية شاملة ـ ولو نظرياً فقط ـ للسلع والخدمات والعملات والعقود ، وبالتالى للتدفقات الداخلة والخارجة عبر الحدود القومية ، وكل ذلك كما هو جلى ـ ينتقص من سلطة الدولة ويجعلها أكثر اعتماداً على الأسواق الدولية ، وبالتالى أقل استقراراً فى توفير الموارد اللازمة للتنمية ، وإن كان من المتحقق زيادة هذه الموارد فى جملتها زيادة كبيرة عن ذى قبل .

ثم حدث تطور أكثر أهمية الا وهو امتداد هذه الأوضاع إلى داخل المؤسسات الإنتاجية التى يصبح من اللازم عليها أن تنتج سلعاً وخدمات للسوق الدولية ـ وكذلك السوق المحلية إلى حد كبير أيضاً ـ بحيث تكون هذه المنتجات أكثر قبولاً وأعلى سعراً فى التسويق قبل أن تصل إلى المستهلك النهائى ، وعمليات الإنتاج تحتاج إلى أموال للإنشاء والتجديد والتشغيل ، وإلى تكنولوجيات تختار بدقة لإنتاج سلع وخدمات بمواصفات معينة مقبولة فى الأسواق المفتوحة ، وليست معروضة على المستهلك المحلى فحسب ـ امتداد ( العولمة ) ، ومايرتبط بها من ( تنافسية ) إلى دائرة الإنتاج والمؤسسات الإنتاجية يثير مشكلات كبرى لأن الأسواق كما ذكرنا من قبل دائمة التغير والتقلب ـ بينما عمليات الاستثمار الإنتاجى والتشغيل تمتد عبر سنوات طويلة ولا يمكن تعديلها ـ إلا فى حدود ضيقة ـ تتكيف مع أسواق متغيرة ـ وبذلك نشأت عدة اتجاهات فى مجال الاستثمار الإنتاجى سواء بالنسبة لدمج المؤسسات المختلفة معاً وتوسيع مجموعة السلع والخدمات حتى يمكن تحمل فشل منتج على حساب منتج آخر أكثر ربحاً ـ كما حدث فى نفس الوقت تقسيم المؤسسات الإنتاجية فى بعض الأحيان إلى مؤسسات أصغر حجماً ، وأكثر تخصيصاً بحيث لا يمتد الخطر الذى قد يصل إلى مؤسسة إلى جميع منتجاتها ومراكزها فى نفس الوقت ،

أصبح من المألوف أن يتم تكوين المنتج النهائى من أجزاء يتم إنشاؤها فى مصانع مختلفة ، وبذلك يزداد التخصيص فى التصميم وتتوزع عوامل التقلب على مكونات عديدة ، وخاصة فى الصناعات الهندسية مثل الطائرات وغيرها ، كما اشتركت مؤسسات لشراء أجزاء من مؤسسات أخرى لإقامة مصالح مشتركة - أو تكتلات من مصالح متنافسة - عبر قوميات متعددة .

ولكن أهم تطور فى مجال الإنتاج كان ولا شك فى ظهور واتساع دائرة الشركات متعددة الجنسيات التى أصبحت الصيغة الأكثر قبولاً فى ظل الأوضاع التى أشير إليها من قبل ، ويقرب عدد هذه المؤسسات الآن من أربعين ألف مؤسسة ولها أكثر من ربع مليون فرع أو شركاء فى مختلف أنحاء العالم ، وتعمل هذه المؤسسات بفروعها المختلفة على إقامة وتشغيل مراكز إنتاجية وتوفير فرص التسويق المناسبة وإجراء البحوث والدراسات فى مختلف الدول وتسعى الحكومات إلى الإفادة من هذه المؤسسات التى يكون لها فى العادة مركز تفاوضى قوى أمام الحكومات التى تتعامل معها نظراً لقدرة تلك المؤسسات على سرعة الحركة داخله وخارجه عبر الحدود ، ومرنة فى قدرتها على استيعاب التكنولوجيات المستحدثة والتعرف على فرص التسويق المناسبة والقواعد التفصيلية للعمالة والاستثمار والإنتاج فى مختلف الدول ، وكثيراً مايشار إلى هذه المؤسسات بأنها المارد الجديد فى عالم الاقتصاد والمال ، وحاولت الأمم المتحدة منذ سنوات أن تضع نظاماً لنشاط وسلوكيات هذه المؤسسات فلم تنجح ، كما أن هذه المؤسسات ذاتها لم تتقدم بوضع مثل هذا الدستور ذاتياً بحيث تمنع بعض الانحرافات التى قد تحدث هنا وهناك - حتى الآن تكاد تكون هذه مؤسسات طليقة إلى حد كبير وقادرة على التحرك والتطوير بنجاح كبير فى مختلف الدول وبالنسبة للعديد من المنتجات .

وفى الوقت ذاته اتجهت الكثير من الدول إلى تقليص ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ونقل ملكية الكثير من هذه المؤسسات إلى ملكية القطاع الخاص ، أى مايعرف باسم التخصيصية وتبارك المؤسسات الدولية الكبرى ، وهى البنك الدولى والصندوق الدولى ، وكذلك الحكومات الصناعية الكبرى هذا التوجه فى الدول النامية ، بل تكاد تجعله شرطاً أساسياً للتعاون مع تلك الدول ، وخاصة فيما يتصل بتسوية المديونيات والحصول على الموارد اللازمة للتنمية ، وبالتالى يصبح القطاع الخاص - المحلى والأجنبى - أكثر قوة يوماً بعد يوم ، وأكثر تحرراً من القيود الحكومية ، ولكن بطبيعة الحال فى حدود سياسة الدولة - وربما تكون سياسة الدولة بدورها - أكثر مرونة فى التكيف بما يوافق احتياجات القطاع الخاص .

ومن الواضح أن فى كل هذه النواحى ، المرجع هى ( السوق ) أى قوى العرض والطلب كمبدأ أساسى يحكم مباشرة أو بطريق غير مباشر قواعد النشاط الاقتصادى قومياً ودولياً بدرجات مختلفة ، وبالتالى انصرفت الجهود عما كان يعرف من قبل بدول الرفاهية - التى كانت تعنى فى المقام الأول بالأهداف الاجتماعية للمجموعة البشرية قبل عنايتها بالنجاح الاقتصادى لمؤسسات المال والإنتاج ، ولذلك يتجه الرأى فى الدوائر العلمية أن مثل هذا التوجه نحو قوى السوق وتغليبها على قوى ( المجتمع ) فيه خطر إهمال الطبقات الفقيرة والمجموعات الشعبية الضخمة - وكثيراً مايشار إلى ازدياد الفوارق بين الأغنياء والفقراء - أفراداً وحكومات - وهى ظاهرة واضحة تماماً فى العقود الأخيرة إلا أنها معززة من قوى السوق - ولو أن هذه الظاهرة لوحظت قبل أن تصل التنظيمات الدولية المشار إليها سابقاً إلى قوتها الراهنة .

يصبح من المتوقع على ذلك أن تقوم ( تنافسية ) قوية فى مختلف ( الأسواق ) المحلية والدولية ، وأن النجاح فى هذه الأحوال يكون غالباً لمن له المعرفة الأكمل بمكونات السوق ، واحتمالات تطورها ، وبالتالى هناك من يفشل فى هذه الصراعات العنيفة ، على الرغم مما قد يكون له من جدارة فى الصف الثانى وليس فى الصدارة ، التنافسية على مستوى ( السلعة ) أمر واضح - ولكن ثمة عناية تولى أيضاً إلى مايسمى ( تنافسية ) الدولة ، وهذا أمر أكثر تعقيداً ، وربما أقل وضوحاً ، وفى الدول النامية ومنها مصر - تتجه الجهود إلى زيادة التصدير من السلع والخدمات ، وبالتالى يكون نجاح هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية هو الهدف المنشود ، والشركات الدولية الكبرى ليست هى وحدها التى تعمل فى الأسواق ، ولكن كبر حجمها يرجح أن لها مقدرة على التوسع أو على الأقل كانت لها هذه المقدرة فى الماضى مما جعل فى إمكانها ( ابتلاع ) شركات أصغر أو الانتشار فى أسواق أوسع .

وينشر دولياً فى السنوات الأخيرة تقريران عن ( التنافسية ) على القياس الدولى - الأول تصدره المنظمة المعروفة باسم World Economic Forum التى أصبحت فى السنوات الأخيرة مجمعاً سنوياً كبيراً يعقد فى سويسرا يضم رجال المال والأعمال من مختلف أنحاء العالم ، والثانى تصدره هيئة اسمها المعهد الدولى للإدارة والتنمية IMD International Institute For Mangement Development - عدا تقارير دولية أخرى ، ويشمل التقرير الأول تصنيف ٤٩ دولة وفقاً لقدرتها التنافسية ، ويشمل الثانى ٤٦ دولة فقط ، وهذه هى الدول الصناعية الكبرى ( انظر الملحق ) كما ينشر كل عام تقريران عن الشركات الكبرى - أشهرها ما تصدره مجلة Fortune وبه الشركات الخمسمائة الكبرى فى العالم ، والآخر الذى تنشره مجلة Business وبه قائمة بالشركات الألف الكبرى فى العالم ، وكانت المؤسستان تنشران تقريراً موحداً حتى العام الماضى ، وعلى سبيل المثال تعتمد المؤسسة الثانية ثمانية عوامل رئيسية فى تقرير درجة التنافسية فيما بين الدول وهذه العوامل هى :

# التنـــــافسيـــــة فى ظـــــل العولمـــــة

**١ ـ الطبيعة الانفتاحية للاقتصاد .**
**٢ ـ مدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد القومى .**
**٣ ـ نشاط المؤسسات المالية .**
**٤ ـ توافر البنية التحتية والمحافظة على البيئة .**
**٥ ـ توافر الخبرات فى الإدارة .**
**٦ ـ مستوى التكنولوجيا والعلم .**
**٧ ـ المهارات عامة ـ البطالة .**
**٨ ـ نوعية الحياة .**

هذا عدا أكثر من ٢٠٠ عوامل جزئية متفرعة من هذه العوامل الرئيسية .

هذه هى مؤشرات التنافسية فى عالم تتصارع فيه قوى السوق بشراسة تميز العولمة الاقتصادية ، ولكن هناك بالإضافة ( عولمة ثقافية ) بسبب انتشار المعلومات وتطلعات الجماهير ورغبتها فى حياة أكمل وأفضل لا يتمتع بها الأقوياء والأغنياء فقط .

وثمة ظواهر أخرى فى المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية تصاحب التطور السابق الإشارة إليه فى النواحى الاقتصادية ، ولعل أهمها أن التقدم التكنولوجى يستمر بقوة فى مختلف المجالات وخاصة مجال المعلومات والاتصالات والانتقال ، كما يشيع التوجه إلى الديمقراطية الليبرالية بدلاً من المركزية السياسية ، ويحدث تطوراً أيضاً فى المؤسسات العمالية عامة الذى ضعف نفوذها مع زيادة الاتصال والتداخل بين العامل والمدير ، واتسع نطاق الإعلام بأشكاله المختلفة الترفيهية وغيرها ، وقامت شبكات معلومات كبرى مثل انترنت .

إلا أن الظاهرة التى تقلق الجميع هى تزايد البطالة وصعوبة معالجتها ، على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادى بما يعبر عن ( نمو دون عمالة ) ، وفى مجال الأجور تزداد الهوة بين أجور العمال المهرة والعمال الأقل مهارة ، وسبقت الإشارة إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى جميع دول العالم تقريباً ، وتم تهميش مجموعة كبرى من الفقراء والمعوزين ، ولم تنجح حتى الآن جهود المحافظة على البيئة بالدرجة الكافية حتى فى أكثر الدول تقدماً ـ كل هذا مع الزيادات الرهيبة فى عدد سكان العالم ، وتركز هذه الزيادات فى الدول الفقيرة التى هى بطبيعة الحال الأقل قدرة على محاربة الفقر وتوفير فرص الكسب والعمل لمواطنيها ، وانقسمت دول العالم إلى قمة كبرى من ٧ دول فى ثلاث مجموعات فى أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ، ثم مجموعة من الدول النامية خاصة فى شرق آسيا التى حققت تقدماً كبيراً لم يحدث له مثيل فى النواحى الاقتصادية بما جعلها تقترب من الدول الصناعية الكبرى ، ثم دول نامية تصارع الفقر والجهل والمرض ، وتئن تحت عبء البطالة والجموع المتزايدة ثم طبقة ( معدمة ) أى أقل من الفقيرة تكاد تعيش فى مستويات غير آدمية فى كثير من الدول الأفريقية خاصة وغيرها .

وطبيعى أن تتأثر سيادة ( الدولة ) القومية بهذه التطورات وتتغير أولوياتها ـ إذ أن قوى السوق كثيراً ماتعمل على إعادة تشكيل هذه الأولويات فى غير اتجاه الطبقات الشعبية والخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والثقافة والإسكان الشعبى ، بل يمتد هذا التأثير ـ فى رأى البعض ـ إلى الضغط فى المجالات العمالية إلى إنقاص الأجور الحقيقية والتهديد بالبطالة للحد من الضرائب وتعظيم الأرباح فى الوقت الذى تستمر فيه موجات التطلع الاستهلاكى والبذخ الترفى الاستفزازى الذى تحميه دعوى الحرية الاقتصادية ، وينتشر بمظاهره الواضحة للعيان دون خوف من تحجيم حكومى أو رأى عام فعال ، حيث إن الكثير من المؤسسات الإعلامية ذاتها أصبحت تسيطر عليها ( قوى السوق ) هى الأخرى بما يبعدها عن الرسالة الأصلية ويخضعها لضغط أصحاب الإعلانات والأغنيا المحدثين ، وأصبح من المألوف أن تنش الصحف عدد أصحاب البلايين كدليل ع الرخاء فى طبقات معينة .

ويرى بعض الباحثين أن كل هذ الظواهر مجتمعة تعمل معاً على تشكي مايصح أن يسمى طوراً جديداً م الرأسمالية ، يحل محل التفكير الاشتراك الذى كان سائداً فى العقود السابقة ويرى الكثيرون أن هذه الأوضاع تحمل طياتها أخطاراً كثيرة من حيث اتساع هو الفقر واستدامة البطالة وانتشار الثرا الفاحش والإنفاق الاستفزازى وإهما القوى العاملة ـ بل إنقاص أجوره ونفوذها مع تدهور البيئة التى هى أساس الثروة البشرية والنشاط الاقتصادى والاجتماعى عامة ، بالإضافة إلى الانحرافات الكبرى مثل انتشار الجريم والعصابات المنظمة وانتشار المخدرات وخاصة بين الشباب ، وفى الدول الصناعي الغنية بالذات وضعف القيم الفاضلة من تراحم وتعاون وتعاضد وتكافل وعدال اجتماعية وخاصة فى المدن التى يزداد عدد سكانها بالنسبة إلى الريف والمناطق الأخرى على مستوى العالم كله سنة بعد سنة ، ويرى البعض أن هذه الأوضاع الانحدارية ستزداد فى السنوات المقبلة ، إذ تتجه السياسات العامة إلى تغليب مقتضيات النمو الاقتصادى ، وبالتالى قوى السوق الجامحة على المقتضيات الاجتماعية وضروريات المعيشة للطبقات الفقيرة العريضة ، وخاصة أن المجتمع لم يفرز بعد اتجاهات تحذيرية من هذه التطورات أو بديلاً عن الاندفاع المستمر فى طريق ( العولمة ) الاقتصادية و( التنافسية ) السوقية الجامحة .

هذا إلى أنه يثار أيضاً فى ناحية السياسة الدولية إلى انقضاء فترة الحرب الباردة التى كان يتم فى أثنائها بعض التوازن عن طريق الصراع بين قوتين ، وبدلاً من ذلك تقوم الآن قوة واحدة ، أو مجموعة مسيطرة من القوى العظمى

تحدث توازناً ولا تخلق فرصة للمشاركة فكرية بدلاً من الاستئثار بالرأى .

ربما لا يكون صحيحاً أن تعزى كل هذه سلبيات إلى الظاهرة الأساسية وهى العولمة ) الاقتصادية الناشئة عن التقدم تكنولوجى وتعظيم كفاءة السوق كمؤشر تقدم فى ظل مؤسسات تجارية ومالية دولية ، نشأت منذ خمسين سنة أو أكثر ، ظروف جد مختلفة ، وبالتالى غير قادرة لى التكيف مع الأوضاع الجارية على رغم من مشاركتها فيها ولا استشراف لمستقبل الذى يندفع إليه المجتمع البشرى ، جملته .

إذ قد لا تكون هناك صلات سببية بين ذه الظواهر ، سوى التوافق الزمنى ، ؟ يخطر بالبال مطلقاً أن يوقف التقدم لتكنولوجى المتواصل ولا التعديلات التى هدف إلى زيادة تحرير التجارة والحصول لى المنافع الإيجابية للتنافسية التى لابد نها للمفاضلة بين البدائل المختلفة وخدمة لمنتج والمستهلك فى النهاية ، كما أنه ؟ يخطر ببال أن يوقف تيار الليبرالية لديمقراطية ( أياً كان معناها ) والعودة لى سلطة الدولة أو الرأى الواحد الأعلى ، فى هذا الصدد يشار إلى سابقة تاريخية هى أنه فى العهود الأخيرة من القرن لتاسع عشر أى منذ مائة سنة تقريباً شهد العالم المتقدم أوضاعاً مماثلة ، حيث كانت الحواجز التجارية بين الدول معدومة تقريباً وانتقال رؤوس الأموال ميسراً دون عائق والتقدم التكنولوجى فى الكهرباء والتلغراف والقطار والسيارة يغير صورة الحياة والمجتمع تغيراً سريعاً .

وفى تلك الفترة نشأت الأفكار التحررية والتنظيمات العمالية والشعبية ، وكان العالم ( المتقدم وحده ) حينئذ مؤهلاً لأن يحدث نهضة حضارية حقيقية ، ولكن بدلاً من ذلك قامت الصراعات الاستعمارية بين مجموعات الدول ودقت طبول الحرب والدمار فى حربين عالميتين بينهما أزمة اقتصادية خانقة ولم يخرج العالم من هذه الغياهب إلا بعد سقوط الاستعمار وقيام الأمم المتحدة وسيادة الصالح العام للشعب وليس لطبقة واحدة منه ، وذلك فى الأربعينيات ومابعدها حتى السبعينيات ، وكانت تلك الفترة من أزهى عصور التقدم اقتصادياً وسياسياً وفكرياً وتم فيها بصفة خاصة الاعتراف بالدول الفقيرة كشريك للدول الكبرى الصناعية له الحق فى التطلع وسط الجماعة الدولية إلى مستقبل فيه أمل وتقدم .

ويرى بعض المفكرين أن ( الدولة القومية ) التى تكون اللبنة الأساسية فى كيان المجتمع البشرى عامة الآن فى مأزق - إذ أنها إذا سايرت مقتضيات - المنافسة الاقتصادية وقوى السوق المحلية والدولية ، فإنها ستنصرف حتما عن توجهاتها الاجتماعية للطبقات الفقيرة فى سبيل تكوين طبقات من المسرفين استهلاكياً ، وإن هى تمسكت بالمحافظة على البيئة وتوفير خدمات التعليم والإسكان والصحة والثقافة للجموع الحاشدة من عامة الشعب ستنصرف عنها الأموال الدولية التى ( تعربد ) شمالاً وجنوباً بحثاً عن الربح فى ظل السوق ، وبالتالى تنقص الموارد الضرورية لرفع مستوى المعيشة .

العولمة والتنافسية إذن ضرورية ولكن لا تخلو من مخاوف ومحاذير وليس من الضرورى إهمال هذه المحاذير ، ولكن السياسة العامة تقتضى فى كل حالة التوفيق بين مقتضيات السوق والمنافسة من جهة وبين رفع مستوى الشعب والمحافظة على البيئة من جهة أخرى .

ربما يكون السبيل الأوفق لإزالة التعارض فى تأكيد أهمية التدريب بأنواعه بما فى ذلك التقدم التكنولوجى والتعظيم الإنتاجى والمعرفة وإشاعة روح التعاون بين مختلف الاتجاهات وليس الميل إلى جانب دون آخر عندئذ سيجد رأس المال الهائم صالحاً له فى استقرار الأوضاع ، وسيجد المحرومون أملاً فى تحسين أوضاعهم ولو بعد حين ، وعندئذ يكون السبق الصحيح هو فى التوصل إلى السياسة المتوازنة داخلياً وخارجياً - اقتصادياً واجتماعياً - شعبياً وصناعيا التى تلقى القبول العام وليس تغليب جانب على الآخر .

التنافسية لازمة إذن من لوازم العولمة التى يعيشها العالم كله بدرجات مختلفة والوحدةالنهائية الصغرى للتنافسية هى الصفقة الواحدة بين البائع والمشترى أو بين المنتج والمتعاقد معه ، لن مجموع الصفقات معا فى النهاية يحدد ( نصيب ) كل متعامل فى ( السوق ) ، وقد حصلت الشركات متعددة الجنسيات فى العقود الأخيرة على أكبر نصيب فى الأسواق الدولية للسلع والخدمات المتداولة ارتكازاً إلى إدارتها المنظمة ومعلوماتها الواسعة عن طريق فروعها المتعددة واعتمادها على مراكز تكنولوجية قوية .. والتنافسية كما أسلفنا شطران - شطر هو التصدير إلى الأسواق الخارجية ، وشطر آخر هو النجاح فى منافسة الواردات داخلياً ، وهنا يأتى دور الدولة والسياسات العامة التى تتبع لتشجيع التصدير والإنتاج على الأوجه المناسبة ، ومايتصل بهما من تمويل وإدارة وتنظيم ، وعندئذ يمكن أن توصف الدولة بأنها ناجحة تنافسياً أولاً بمراعاة التزاماتها الأخرى فى غير مجال الإنتاج الاقتصادى وسياساتها طويلة المدى بشأن الاستقرار والتنمية بعناصرها المختلفة - تنافسية الدولة - أياً كان وصفها أو قياسها لايغنى عن النجاح فى عقد الصفقات الناجحة فى أسواق التصدير وفى الأسواق الداخلية فى ذات الوقت واتباع السياسات المناسبة التى كثيراً مايحتاج الأمر إلى مراجعتها تبعاً لتغير الظروف والأوضاع التكنولوجية المتاحة ووسائل الإعلام والمعلومات المرتبطة بها تبعاً لتغير الأساليب المقررة فى أنشطة التجارة الدولية وجميعها أوضاع عرضة للتغيير من وقت إلى وقت ، وتحتاج إلى مراجعة من حين إلى حين حتى لا تجمد الأوضاع فى عالم سريع التطور والتغير فى جميع النواحى التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتنافسية ، إذ أن العولمة التى يكثر الحديث عنها ليست فقط عولمة اقتصادية ، بل أيضاً فكرية وثقافية وسياسية فى ذات الوقت .

كان التركيز فى الصفحات السابقة على ( التنافسية ) كما تظهر فى ( سوق ) السلع

والخدمات ، ولكن ثمة أوضاع أخرى للتنافس أصبحت لها أهمية كبرى ، ولعل أضحها هو المنافسة فى اجتذاب رءوس الأموال للمشاركة فى الاستثمار فى داخل الدول النامية والدور الحكومى أساسى فى مثل هذا الهدف ، ولكن تقريباً فى معظم الأحوال يشترك القطاع الخاص فى استثمار هذه الأموال ، كما يشارك مع رأس المال الأجنبى فى الإدارة ، وقد شارك رأس المال الخارجى عن طريق البورصات المالية ، حينما توجد ، وقد يشارك مباشرة مع مؤسسين محليين وغيرهم وفقاً لاتفاقيات خاصة ومن المعلوم : أن رأس المال الأجنبى يكاد يركز توجهه نحو عدد قليل من الدول الصناعية والنامية ربما لا يزيد على العشرة عدا .

كما تقوم منافسة قوية فى قطاع السياحة بأنواعها المختلفة ، وقد أصبحت السياحة ( صناعة ) ذات أهمية وخاصة لدول مثل مصر وغيرها . والمنافسة فى السياحة لها طرائقها وأساليبها الخاصة ومؤسساتها المحلية والدولية . ودور الدولة هنا أيضا له أهميته فى الترويج والرعاية والدعاية والإعلام والإعلان بجانب الشركات والمؤسسات التى تتولى مباشرة التعاقد مع السائحين وتنفذ هذه التعاقدات على الوجه المتفق عليه .

وفى ظل العولمة السائدة . تقوم منافسة أيضا نفى الاستحواذ على المعرفة التكنولوجية ، وعلى حقوق الملكية الفكرية التى أولتها اتفاقيات التجارة الدولية الأخيرة اهتماما كبيرا وتثور بشأنها نزاعات شتى وتلقى عبئا ماليا على مؤسسات الإنتاج فى الدول النامية خاصة لتخلفها التكنولوجى وحاجتها إلى ضمان النوعية المناسبة لمنتجاتها وخدماتها .

ويرتبط بالمنافسة نشاط معلوماتى كبير ، الكثير منه يباع ويشترى كسلعة أو خدمة للمستفيدين بما يصبح معه الحديث عن ( تجارة المعلومات ) ، وقد نشأت لهذا الغرض مؤسسات متخصصة ، وتعتبر شبكة أنترنت الدولية استثناء هاما فى هذا المجال لأنها ـ وإن تكلف استخدامها نفقة إلا أنها الآن لا تعتبر مؤسسة تجارية عادية .

ومن الواضح أن المنافسة بأنواعها المختلفة وأسواقها المتعددة ومؤسساتها الخاصة أصبحت سمة واضحة فى المجتمع الدولى ولها قواعدها وأساليبها فى كل وضع ، ويقتضى النجاح فيها المشاركة بين المشاركين المباشرين فيها من ناحية وسياسات الدولة وخططها المختلفة من ناحية أخرى .

وملاحظة أخرى أن قيام المنافسة فى الأسواق المختلفة يقتضى عادة قيام نشاط تعاونى حتى بين جماعة المتعاملين المتنافسين وخاصة من حيث وضع القواعد العامة الأساليب المقبولة للمشاركين والتعاون وتنفيذ القرارات وحماية ( عملية ) المنافسة ذاتها من الانحرافات التى ا تتعرض لها أو تسىء إليها بصورة أخرى . وكثيرا ما يتم التعاون المشار إ فى صورة اتحادات أو جماعات أو مجال عليا تشرف على مؤسسات المنافس وأساليبها وتراقب اتباع الأساليب المقر وعدم الخروج عنها .

وتصبح المؤسسات التعاونية هذه أيض جزءا هاما فى نطاق ( العولمة ) المتزايدة مختلف أنحاء العالم والتى يستمر نمو وتطويرها تبعا للتقدم التكنولوجى وانتش المعلومات والأساليب واحتضان الدول ـ مجموعاتها الإقليمية أو الدولية للكثير م المؤسسات التعاونية ـ الاختيارية الإلزامية المشتركة فى هذه الأنشطة .

العولمة والمنافسة كما تجرى فى السنوا الأخيرة ـ وربما فى السنوات القاد أيضا ـ لها المستفيدين منها ، كما أن ل المتضررين منها . وقد سلفت الإشارة إ ازدياد تهميش بعض الفئات فى مختل المجتمعات وإلى اتساع الهوة بين الأغنيا والفقراء وتدنى سلطة المنظمات القائ وخاصة المنظمات العمالية وتقلص سلط ( الدولة ) أمام قوة رأس المال وأسواقه وبالتالى تناقص العناية بالقضايا العام مثل المحافظة على البيئة ونشر الخدما القادمة ، بما يطلق عليه أحيانا ـ مظاه المرحلة الناشئة من الرأسمالية الجديد بأضرارها ومنافعها المتنوعة .

## APPENDIX I

**Competitiveness rankings of selected conntries by IMD and WEF, and HDI rankings by UNDP for the same countries 1996**

| Country | Competitiveness | | HDI |
|---|---|---|---|
| | IMD | WEF | |
| United States | 1 | 4 | 2 |
| Singapore | 2 | 1 | 34 |
| Hong kong | 3 | 2 | 22 |
| Japan | 4 | 13 | 3 |
| Denmark | 5 | 11 | 17 |
| Norway | 6 | 7 | 5 |

| Country | Competitiveness IMD | Competitiveness WEF | HDI |
|---|---|---|---|
| Netherlands | 7 | 17 | 4 |
| Luxembourg | 8 | 5 | 27 |
| Switzerland | 9 | 6 | 15 |
| Germany | 10 | 22 | 18 |
| New zealand | 11 | 3 | 14 |
| Canada | 12 | 8 | 1 |
| Chile | 13 | 18 | 33 |
| Sweden | 14 | 21 | 9 |
| Finland | 15 | 16 | 6 |
| Austria | 16 | 19 | 13 |
| Belgium | 17 | 25 | 12 |
| Taiwan | 18 | 9 | * |
| UK | 19 | 15 | 16 |
| France | 20 | 23 | 7 |
| Austraila | 21 | 12 | 11 |
| Ireland | 22 | 26 | 19 |
| Malaysia | 23 | 10 | 53 |
| Israel | 24 | 24 | 24 |
| Iceland | 25 | 27 | 8 |
| China | 26 | 36 | 108 |
| Korea | 27 | 20 | 29 |
| Italy | 28 | 41 | 20 |
| Spain | 29 | 32 | 10 |
| Thailand | 30 | 14 | 52 |
| Philippines | 31 | 31 | 95 |
| Argentina | 32 | 37 | 30 |
| Colombia | 33 | 40 | 49 |
| Czech Republic | 34 | 35 | 37 |
| Turkey | 35 | 42 | 84 |
| Portugal | 36 | 34 | 35 |
| Brazil | 37 | 48 | 58 |
| India | 38 | 45 | 135 |
| Hungary | 39 | 46 | 46 |
| Greece | 40 | 39 | 21 |
| Indonesia | 41 | 30 | 102 |
| Mexico | 42 | 33 | 48 |
| Poland | 43 | 44 | 56 |
| South Africa | 44 | 43 | 100 |
| Venezela | 45 | 47 | 44 |
| Russia | 46 | 49 | 57 |
| Jordan | * | 28 | 70 |
| Egypt | * | 29 | 106 |
| Peru | * | 38 | 91 |

**** not included in rankings***
***Sources IMD (1996) The World Copetitiveness Yearbook, WEF (1996), Global Co-petitiveness Report, UNDP (1996), Human Development Report.***